أثر الصائت في بناء المرة والهيئة دراسة في شروح الشافية

حتى منتصف القرن الثامن الهجري

أ. د. حيدر حبيب حمزة الجبوري رفاد رحيم عبد سلمان

جامعة القادسيّة/ كليّة الآداب

المقدمة:

يختص هذا البناء بمصدري المرَّة والهيأة، وهما من أبنية المصادر المشتقة، وإن اختلاف طريقة الصياغة بالنسبة لحركتي هاتين البنيتين هو ما جعل الباحثان تأخذهما بنظر الاعتبار للوقوف على أثر الصائت لكلا البناءين ، ومن ثم التطبيق على ذلك من خلال نصوص شراح الشافية المتمثلة بشروح الشافية منها شرح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، وركن الدين الاستراباذي (ت٧١٥هـ)، والخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ)، ومحمود الأراني السّاكناني (ت٧٣٤هـ) بشرحه المسمى بـ(الكافية في شرح الشافية)، والجاربردي (٧٤٦هـ).

ذكر سيبويه مسمى المرَّة الواحدة من الفعل، قائلاً: ((واذا أردت المرَّة الواحدة من الفعل جئت به على فَعْلة على الأصل)).[1]

لذلك عدّه من المصادر القياسية؛ لأنه يصاغ من بناء معين من الثلاثي وهو في الأصل ((كل اسم دل على الفعل مرة واحدة حين القيام به)).[2]

وهذا يدل على أنّ مثل هذه الصيغة تدل على المرة الواحدة وان فعل المتكلم حدث لمرة واحدة، فذكر سيبويه ((اذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبد على فَعْلة على الأصل؛ لان الأصل فَعْل))[3]، وإنّه يؤتى به من المصدر الذي آخره تاء بلفظة تفيد الدلالة على المرة.[4]

وهذه الصيغة في الأساس للتفريق بين مصدر المرة والمصدر الصريح؛ لأنهما متشابهان في الوصف؛ وذلك للحفاظ على المعنى الخاص بالصيغة[5]. – أي مصدر المرة.

أمّا اسم الهيأة فإنّه يدل على وقوع المصدر باعتبار خصوصية هيأته[6]، فهو مصدر يؤتى به للدلالة على هيأة وقوع الحدث وهو قياسي ولا يصاغ إلا من الثلاثي المجرد، وقد شذت صياغته من غيره. ويصاغ على وزن (فِعْلة) نحو: قتل – قِتْلة، وطعم – طِعْمة[7]، وأنّ صياغته من الثلاثي المجرد بكسر الفاء للتفريق بينه وبين اسم المرة؛ نتيجة التماثل بين حركات الصيغتين.[8]

ولانَّ الصرف يتسع في مفهوم الاشتقاق ليشمل المشتقات من اسم المرة والهيئة وذلك؛ لأنه في أبنية الصرف نجد ((اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الاصلية وعددها ورتبتها مع زيادة إفادة على المعنى الأصلي، وهذا هو ما يسمّى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر، وربما يكون أكثر المعاني المناسبة للاشتقاق في الصرف والنحو أنّ نجعله بمعنى عام بين مفهومه فيهما معاً؛ فنقول إنّهُ أخذ كلمة من أصل معين وتصرف هذا الأصل على أبنية مختلفة للدلالة على الذات والحدث، أو الحدث والزمن...)) .[9]

والفرق بين المرة والهيئة، هو الكسرة في أول الصيغة، فمصدر الهيأة يدل على هيأة المتحدث عنه نحو: جِلس جلسة المتحكم، فان جِلْسة مصدر هيئة، دل على هيئة الفعل .[10]

ويسمّى ايضاً بمصدر النوع؛ لأنّه يصاغ لبيان نوع الفعل، أو حالة[11]، وصياغته على أساسين، الأول صياغته من الثلاثي اذ يصاغ على زِنة (فِعْلَة) بكسر الفاء، وسكون العين؛ وذلك للدلالة على هيئة الفعل، واذا كان المصدر الصريح على زِنة (فِعْلَة) مثل نِشدة؛ فإنّه يتبع مصدر الهيئة بوصف دال على معناه ويمكن صياغته من غير الثلاثي بزيادة تاء مربوطة ووصف دال على مصدر الهيئة، نحو: أكرم إكرامة .[12]

وهذا التنوع في وظيفة كل من مصدر المرة والهيئة والاختلاف في دلالتها يظهر لنا الأثر الواسع الذي أحدثه الصائت للتفريق بين الصيغتين، فهي مصادر دلت على وقوع الفعل مرة، وبينت نوعه وهيئته.

فنلحظ أنّ حركتي الصائت القصير – الفتحة والكسرة – لم يكن دورهما مقصوراً على الجانب الصوتي أو الشكلي بل تجاوز إلى الجانب الدلالي، إذْ إنهما عدتا مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة، اذ لما كانت الحروف تتحمل المعنى العام ظهر دور الحركات في تنويع المعنى[13]، كما هو في جَلسة للمرة، وجِلْسَة للهيئة.

فالتحول في الحركات ذات البناء الواحد قد أعطى دلالة جديدة مهمة تختلف اختلافاً جذرياً عن الدلالة الأولى، فكل دلالة منهما تجدها قد أخذت مجالها في الاستعمال والتحول والانتقال من صيغة لأخرى.

وعند مراقبة سير هذا التحول من حال إلى حال ومدى الأثر الواضح الذي أحدثه الصائت على الصوامت، ولغة الاشتقاق في العربية قائمة على ((تحمل الأصوات الصامتة الثقل الدلالي، بينما توفر الأصوات الصائتة، والاصوات الصامتة المساعدة، المعلومات الخاصة بعلم الصرف الاشتقاقي...))[14]، فنلحظ أنّ اسم المرّة تمثل بالدلالة على المرة الواحدة أي إنّ الفعل تكرر مرة واحدة وهو يصاغ بصيغة قياسية من الفعل الثلاثي على (فَعْلة) بفتح الفاء وتسكين العين، مثل ضربْة ضَرْبة، وجلست جَلسة وهو من المصدر المزيد بأحد أحرف الزيادة مثل: قعد قعوداً لا يختلف عنه في المصدر بغير زيادة فيه، فمصدر المرة من قعد هو قَعْدة، بحذف الواو الزائد على الفعل في صيغة المصدر الصريح[15]، فإذا كان مصدره الصريح على زنة (فَعْلة) أصلاً، فلابد من الوصف لتبين الدلالة على مصدر المرة: فنقول رحم رحمة واحدة[16]، وتقول أنّ الواو في قعوداً، هي واو الصيغة الدالة على المصدر (فُعُولاً) فلولاها لما دلّ على المصدر فهي ليست زائدة في بناء المصدر، بل لها دلالة المصدرية وهذا مهم جداً فيها، أما التاء في (قَعْدَة) فهي ليست على حذف الواو من (قعوداً) بل من الفعل الثلاثي (قَعَدَ) زيدت فيه التاء فصار (قعدة) وهذه التاء لها دلالة مهمة.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أنّ الفعل الثلاثي اذا لم يكن مصدره مختوماً بالـ(تاء) فإنّ اسم المرة منه يبنى على (فَعْلَة)، امّا اذا كان مختوماً بـ(التاء) فانه يستعمل للمرة بلا تغيير، إذ قال: ((إذا أردت مرّة واحدة من الفعل ومصدره ثلاثي مجرّدٌ من التاء بنيت فَعْلةً (له)، كقولك ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، ...))[17] وهذا الرأي يبدو أنه قد تفرد به، وتابع الرضي سيبويه في ذلك معوّلاً على ما جاء به ابن الحاجب قائلاً: ((ولم أعثر في مُصَنَّف على ما قاله بل اطلق المصنفون أنّ المرّة من الثلاثي المجرد على (فَعْلّة)[18]، في حين أنّ اسم الهيأة يصاغ من الثلاثي المجرد فقط، وقد شذت صياغته من غيره[19]، على العكس من اسم المرة الذي يصاغ من الثلاثي المزيد والرباعي المزيد والمجرد على وزن مصدره المستعمل بزيادة التاء وقد يوصف بواحدة.[20]

وللوقوف على ما جاء به الرضي نجده قد فصّل القول في صيغة اسم المرة على النحو الآتي:[21]

١- أنّ بناء المرّة يكون من الثلاثي المجرد أو غير المجرد، وخصص لصفة الثلاثي المجرد أمّا يكون مجرداً عن التاء أو لا.

٢- الثلاثي المجرد يكون على زِنّة (فَعْلّة) بفتح الفاء وحذف الزوائد أنّ كانت فيه، نحو: خرجت خَرْجَة.

٣- أما الثلاثي ذو التاء فأنّهُ يبقى على حالهِ نحو: دريت دِرَاية، ونَشَدْتَ نِشدَة، ولا نقول دَرْية ونَشْدَة، معولاً على ما جاء به ابن الحاجب في ذلك، عندما قال ((أطلق المصنفون أنّ المرة من الثلاثي المجرد على فَعْلّة، قال سيبويه: اذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً على فَعْلة على الأصل؛ لأن أصل المصادر فَعْل، والذي أرى أنَّك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلة؛ فنقول: نشدت نَشْدة بفتح النون))[22]، فيفهم من هذا النص اعتراض الرضي على ابن الحاجب في الثلاثي ذو التاء، وأقول أنّ الرضي قد وقع في لبس وارتباك في توجيه الثلاثي الخاص باسم المرة، لأنّهُ يعوّل على أنّ ذا التاء يبقى على حاله أي الصيغة تتحول إلى الكسر في دريت دِرَاية، وكأنهّ غير موافق لما جاء به ثم في نهاية النص يعود أنّ ذي التاء يعود إلى (فَعْلة) بالفتح، وهذا ما جعل النص مرتبكاً اذ كان من الأسلم أنّ يذكر أنّ ابن الحاجب مرّة يرد اسم المرة إلى صيغة (فَعْلة) بالفتح ومرة أخرى يردها إلى (فِعلّة) بالكسر، وهذا الأمر يجعل الصيغة في حالة تحوّل من حيث المعنى الدلالي، لأنهّ ذُكر أنّ البناء بالفتح هو خاص باسم المرة وهو مفتوح دائماً إلاّ في حالة واحدة شاذة قائلاً: ((وشذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فَعْلّة، بل الحق بهما التاء كما هما، وهما إتيانه ولقِاءة، ويجوز أتْية وَلَقية على القياس...)) .[23]

أمّا غير الثلاثي فانَّه يبقى على حاله سواء كان رباعياً كدَحْرَجَة أو فيه زيادة كانْطِلاق، فان لم تكن فيه التاء نزيدها، نحو أكرمته إكرامة، وان كان فيه التاء تبقى نحو عزّيته تَّعْزية: أي واحدة، وجاء على الأكثر وصفه بالواحدة لرفع اللبس، في حين أنّ الرباعي ذو الزيادة منه: هو على الأشهر، فالوصف بالوحدة على الأشهر دون الغريب فنقول: دحرج دَحْرَجة واحدة، ولا نقول دِحْراجة.[24]

وجعل الرّضي اسم الهيأة للنوع إذا كسر الحرف الأول منه قائلاً: ((وبكسر الفاء للنوع نحو ضِرْبَة، أي ضرباً موصوفاً بصفة، وتلك الصفة امّا أنّ تذكر نحو (حَسَنُ الرَّكبة) و(سيء المِيْتَة)....)).[25]

وعندّه ليس بالضرورة أنّ تكون فَعْلّة بالفتح مرّة وفِعْلّة بالكسر نوعاً كما في الرَّحْمة والشدّة.[26]

ونجد هنا أنّ الحركة قد لعبت دوراً بارزاً في التمييز بين معاني الأبنية التي تتفق صورتها من حيث الحروف (الصوامت)، ويفرق بين معانيها بالحركات (الصوائت)، وهذه الحركات قد لعبت دوراً مهماً في التحول الداخلي في مسألة الاشتقاق وصياغته المشتقات المختلفة، لأنّ ((تغيير حركة البناء من... فتح إلى كسر كان الهدف من وراء الوصول إلى التغيير الدلالي الذي تبع تغيير حركة البنية)).[27]

وذهب ركن الدين الاستراباذي في بناء اسم المرّة قائلاً: ((أي بناء المرة الواحدة من الثلاثي المجرد من الزوائد الذي لا تاء فيه على (فَعْلة)، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَة، وقتَلْتُ قَتْلة،....)[28]، وأتكأ على الرضي

في بناء المرّة من الثلاثي المجرد، إلاّ أنّه قد ذهب في تفسيره لما جاء به ابن الحاجب في الثلاثي المزيد فيه إلى الاحتراز بقوله: ((واحترز بقوله "المجرد[29]*" عن الثلاثي المزيد فيه، فان بناء المرة فيه لا يكون على وزن "فَعْلة"))[30]، ثم يكرر الاحتراز أيضاً في المصدر الذي فيه تاء إذ قال ((واحترز بقوله: ((الذي لا تاء فيه*)) عن المصدر الذي فيه تاء، نحو: طلبة ونشدة...، فان بناء المرة فيه لا يكون على وزن (فَعْلة) كما يجيء. وبناء النوع من المصدر الثلاثي المجرد على (فِعْلة)، بكسر الفاء – نحو: ضَرْبت ضِرْبة، وقتلت قِتْلة سوءُ،... وبناء المرة – النوع مما عدا الثلاثي المجرد عن الزوائد الذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل المصدر المستعمل. وهو إمّا ثلاثي مجرد فيه تاء. أو غير ثلاثي مجرد: فان كان ثلاثياً مجرداً فيه تاء نحو: طِلْبة ونِشْدَة...؛ فإنّهُ يستعمل على حالة للمرة والنوع، ويفرق بين المرّة والنوع بقرينة لفظية، نحو: نشَدْت نِشْدَة واحدة، أو نوعاً: نحو: نشِدة سوء،... أو بقرينة معنوية))[31]. وهذا يدل على أنّ صيغة البناء في فَعْلَة وفِعْلَة قد اعتمدت على الحركات في تحديد المعنى الوظيفي للصيغة.

وأيضاً اعتمد على القرينة اللفظية والمعنوية للتفريق بين النوع والمرة في الثلاثي المزيد وغير المجرد قائلاً: ((ويفرق بين النوع والمرة بقرينة لفظية أو معنوية، وان لم يكن في المصدر المستعمل تاء... نحو: انطلق انطلاقة... واما... أتيته إتيانة.... فشاذ؛ لان القياس أتيته أتية،... لان... مصدر الثلاثي المجرد اذا لم يكن فيه تاء يبنى للمرة على (فَعْلة)...))[32]، أمّا الخضر اليزدي فذهب في توصيف ما يريد ايصاله، هل هو يلغي هذا الموضوع تماماً من قائمة المصادر؟ أم يريد أنّ يبين أنّ سياق البنية قائم على بنية الحركة في تحديد المعنى؟ اذ من خلال سياق نص اليزدي أنّهُ اعتمد على أنّ اسم المرّة من عوارض المصدر وهو واحدة من المرات من حقيقته، واسم النوع (او الهيأة) هو القصد على خصوصية المصدر باعتبار من الاعتبارات[33]. واعتماده على أنّ اسم المرّة من عوارض المصدر قائم على أنّ (فَعْلاً) هو أصل لـ(فَعَل) بمجيء مصدر المرّة على (فَعْلة) نحو: أتيت أتيه، وذلك من خلال أنّ (فَعْلاً) هو أصل المصادر بناءً على ما ذكره المبّرد سابقاً فإذا ((أردت ردّ هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فَعْلة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة...))[34]، وعوّل على أنّ اسم المرّة اذا كان ثلاثي أو غير ثلاثي فيكون على لفظة نحو: نشَدْتُ نَشدَة، وخَطَبْتُ خِطْبة، فاعتمد على السياق في معرفة اسم المرّة من عدمها[35]، ولابدَّ من الإشارة إلى أنّ الاختلاف في صوت يشفع احياناً بالسياق الذي هو الكفيل بمعرفتها كما نلحظ أنّ الصائت القصير يشكل فارقاً بين الصيغتين (فَعْلَة) و (فِعْلَة) ولكن في اشتقاقهما من الفعل الذي فيه تاء في الأصل يغيب التعويل على الصائت القصير في التفريق، ويكون السياق هو الحاكم في هذا.

أمّا الهيأة أو النوع فقد قال ((وأمّا الثاني – النوع – فلا يخلو من أنّ يكون ثلاثياً أو غيره. فالأول تقول منه: فِعْلَةٌ، بالكسر، أنّ لم يكن بالتاء، نقول: جلست جِلسْة،.... وان كان بها – يقصد التاء – فعلى لفظه كالمرة، كقولك غلبة غِلْبة، ويلتبس بها وقالوا: يفصلها القرينة، اما الثاني – يقصد الثلاثي المزيد والرباعي – فلم أظفر في كلامهم بما يدل على هيئة مجيئة، ولا على مجيئة. وقد قالوا العِذْرَة لضربٍ من الاعتذار))[36]، وإنّ علّة عدم بناء مصدر للهيأة من فعل غير ثلاثي أو رباعي عنده تتلخص في ((أن بناء مصدر للهيئة من فعل غير ثلاثي يترتب عليه هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ألا ترى أنّ في المصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في (انفعال) والألف والتاء في (افتعال) والألف والسين والتاء في (انفعال). وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض معنوية)).[37]

ثم أردف قائلاً: ((وأقول: المرّة والنوع على ما ذكر مستفاد كلاهما من ذكر الواحدة والحسنة، لا من ماهية المصدر فلا مرّة ولا نوع؛ الا تراك تقول: ضربت ضرباً شديداً ويكون في الكلام اشعار بنوع من الضرب، ولكن لا تعده من الضرب، ولكن لا تعدّه من النوع المصطلح. فإن قلت: أعدُّه والتزمه. قلت: فلا يبقى التفات إلى الوضع اللغوي، فإنّه حينئذ يكون دائراً بالسياق الموجب له، وهذا خلاف الغرض والاتفاق ايضاً وهذا يلزم المصنف؛ اذ كلامه يوهم ذلك وصرّحه في الشرح))[38]،يرى اليزدي هنا أنّ اسم المرّة والهيأة يفارقان المصدر في الماهية – أي في جوهره – الذي يفهم منه أنّه يفارقه في عدم دلالتهما على الحدث المطلق، ولكنهّما فيهما من المصدر ما يشعران به، ويفارقانه في المصطلح، أي اعتمد على دلالة المعنى أكثر من الاعتماد على هيئة المصادر، فكانت الحركة هي القياس في معرفة نوع البنية الصرفية.

وعدّ الساكناني اسم المرة من المصادر وأنّ المصدر أمّا أنّ يكون للثلاثي أو لا، والثلاثي أما يكون مجرداً أو لا يكون – أي مزيد – ففي الثلاثي المجرد المستعمل بغير التاء فالمرة منه (فَعْلَة) كالقتلة.[39]

ثم ذهب إلى أنّ ما جاء بالفتح في أول الصيغة هو كثير وبالكسر هو القليل قائلاً: ((وبكسر الفاء) هذا هو النوع الثالث – أي النوع الثالث من المصادر وهي التأكيد والنوع والعدد – أي النوع من المصدر الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على (فِعْلَةٍ) – بالكسر – وانما خص الأول بالفتح لكثرته، والثاني بالكسر لقلته))[40]، ثم فرق بين المرة والنوع من غير المصدر الثلاثي المجرد، فيجعلها أربعة أنواع وهي، الرباعي المجرد، والرباعي المزيد، الثلاثي المزيد، والثلاثي المجرد المستعمل بالتاء على المصدر المستعمل، فان لم يكن مستعملاً بالتاء فلابدَّ من زيادتها وزيادة الصفة لها، اما الأول فللفرق بينهما وبين التأكيد، وأما الثاني – زيادة الصفة – فللفرق بينهما، قالا كالا عطاءة الواحدة للمرة والحسنة للنوع .[41]

واعترض على ما جاء من قبل الشراح بأنّ الفعل هو الذي يراد منه بناء المرة أو النوع قائلاً: ((واعلم إنّ المراد بالمصدر المستعمل هو التأكيد. فان قلت: أنّ المرة نوع من المصدر فلا وجه للتقسيم. قلت: أنّ المراد بالنوع منه ما يدل على كيفية صدور الفعل من الفاعل كقولك زَيْدٌ حَسَنُ الرَّكْبَةَ، والجِلْسَة.... معناه: انه متى ركب كان ركوبه حسناً، ومتى جلس كان جلوسهُ حسناً، وما قال الشارحون: ((الفعل الذي يراد بناء المرة، أو النوع منه...)). باطل، لأنهما لا يبينان من الفعل. وهو ظاهر)) .[42]

ويرى الجاربردي أنّ الفارق بين الصيغتين من غير الثلاثي يكمن في القرائن قائلاً: ((وأمّا البواقي، وهي الثلاثي المزيد والرباعي المزيد المجرد والمزيد، فان كان في مصدره التاء، فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل، والفارق القرائن...، نحو (استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة)، وإن لم تكن فيه التاء فالبناءان على مصدره مزيداً فيه التاء، نحو: (انطلاقة، وتدحرجة واحدة،...)[43]، ويقصد الفارق بالقرائن، هو الفارق بين ارادتهما وإرادة المصدر المطلق القرائن اللفظية او المعنوية، نحو استقامة ودحرجة، فنقول نشدت نشدة واحدة في المرة ونشدة لطيفة في النوع، فإذا لم يكن في المصدر المستعمل (تاء) وأردنا المرة والنوع (زدنا التاء) فيهما، والفارق يكون بينهما القرائن، فإن كان للفعل مصدران واحدهما قياسي، فالمرة والنوع على القياسي دون الآخر فنقول[44]. دحرج دحرجة واحدة او حسنة دون دِحْرجة، ويمكن أنّ نقول أنّ في نشدة واحدة ونشدة لطيفة أنها أوصاف، مرة الوصف يفيد التفرد – واحدة – وأخرى يفيد الوصفية المحضة – لطيفة ونظائرها – وهذا يدل على الاستشقاق من الفعل المستوجب للتاء لا يفارق الوصفية السياقية سواء الوصف بالتفرد او غيرها.

ويعول على أنّه أنّ لم تكن فيه التاء – أي المصدر – فالبناءان على مصدره مزيداً فيه التاء[45]، وإنمَّا تلحق التاء؛ للدّلالة على المرّة في الأبنية المقيسة، نحو: (انطلق، انطلاقٍ) لا غيرها[46]: ثم يطرح تساؤلاً، مفاده لِم ابن الحاجب عدّ اسم المرة والنوع من هذا العلم – أي المصادر – ولم يجعلها في أحوال الأبنية؟ فيقول: ((قلت: هما منه؛ لأنهما في الحقيقة نوع من أنواع المصدر؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات،... فأجمل ذكرهما هناك بقوله المصدر وفصل ها هنا)).[47]

فهذا وأنّ دلّ على أنّ ما جاء على (فِعْلة وفَعْلة) من المرة والنوع كان الفارق في التوجيه هو وجود الصائتين القصيرين لأنّ؛ المراد بالنوع هو حالة الفاعل عند الفعل كما نقول حسن الركبة، أي اذا ركب كان ركوبه حسناً يعني ذلك عادته في الركب وهكذا.[48]

ويلحظ مما سبق:-

أ- أنّ تغيير حركات الصوامت، قد اعطانا تشكيلين صرفيين متمايزين، الأول للمرة – بالفتح – والآخر للهيأة – بالكسر – على زنة (فَعْلة وفِعلة)، وهذا التشكيل والتغاير الصرفي ناتج عن أثر الصوائت القصيرة في فاء الصيغة، أي أنّ اسم المرّة هو اسم مصوغ للدلالة على حصول الحدث لمرّة واحدة، واسم الهيأة مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث لذلك جعلوا الفارق بينهما هو الفتحة والكسرة فأحدهما يدل على حدث وكمية[49]*، والآخر – الهيأة – يدل على حدث وكيفية، ووجود هذا الفارق كان متأثراً بوجود الصائتين القصيرين اللذان انا هما الفيصل لتحديد معنى مراد يمكن إيصاله.[50]

ب- جاءت مناقشة الشراح قائمة على أنّ الفارق يعتمد امّا على القلة والكثرة، واعتراض الساكناني على انهما لا يبينان من الفعل جاء مخالفاً لمن سبقه وظهر واضحاً هذا من خلال نصه، فضلاً عن أنّ البعض أشار إلى أنّ المراد بالنوع هو حالة الفاعل عند الفعل بالاعتماد على القرائن التي مثلت فارقاً جوهرياً للتمييز بين البنائين.

ت- عدّ قسمٌ من الشرّاح اسم المرة والهيأة من المصادر، والقسم الآخر لم يعدّها منهما.

وقيل أنّ المبنى الصرفي لدلالة المرّة قائم على دلالة تأثيرية ((فإذا أردنا الدلالة على المرّة الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي... أتينا بمصدره المشهور... وجعلناه على وزن (فعل).... وزدنا في آخره تاء التأنيث فيصير الوزن (فَعْلة) وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على المرّة)).[51]

امّا الهيأة فان مبناه له ((قيمة دلالية وصفية فلزيادة التاء فيه دور ذو وظيفة تخلص الكلمة للدلالة على نوعية حدوث الفعل، بحيث نجد دلالة التاء هنا قد خالفت ما دلت عليه في مصدر المرة وتظهر هذه المخالفة جلية في الصيغة الصرفية ففعل بفتح الفاء + لاحقة التاء = مصدر المرة، فعل بكسر الفاء + لاحقة التاء = مصدر الهيئة))[52]. وهنا نجد أنّ الفتحة والكسرة أصبحتا مميزات ذات دلالة صرفية دالة على بنية صرفية تحددها من خلال السياق.

الخاتمة:

توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها على النحو التالي:

١- كان لاختلاف طريقة الصياغة بالنسبة لحركتي هاتين البنيتين الاثر الواضح في صياغة المفردات.

٢- ان مصدر المرة يؤتى به من المصدر الذي اخره تاء بلفظة تفيد الدلالة على المرة.

٣- جائت صياغة اسم الهيئة من الثلاثي المجرد بكسر الفاء للتفريق بينه وبين اسم المرة نتيجة التماثل بين حركتيهما من خلال الصيغة .

٤- أظهر البحث الأثر الواسع الذي احدثته الصوائت للتفريق بين الصيغتين.

٥- إن لحركتي الصائت القصير – الفتحة والكسرة – الاثر الواضح في الجاني الصوتي والشكلي وكذلك الدلالة ، لانهما عدتا مناطا لتقليل صيغ الاشتقاق.

٦- تباينت اراء الشراح في كل من المرة والهيئة ، فالرضي جعل اسم الهيئة للنوع اذ كسر الحرف الاول كما في (ضِرْبة) وعنده ليس بالضرورة ان تكون (فَعْلَة) بالفتح مرة و(فِعْلَة) بالكسر نوعا كما في (الرّحمة) و(الشدّة) ، واعتمد ركن الدين على القرينة اللفظية والمعنوية للتفريق بين النوع والمرة في الثلاثي المزيد ، فصيغة البناء في(فَعْلَة) و(فِعْلَة) اعتمدت على الحركات في تحديد المعنى الوضيفي للصيغة ، اما الخضر اليزدي فعنده انهما يفارقان المصدر في الماهية فاعتمد على دلالة المعنى اكثر من الاعتماد على هيئة المصادر فكانت الحركة هي القياس في معرفة نوع البنية الصرفية ، اما الساكناني عد اسم المرة من المصادر معترضا على ما جاء به الشراح من ان الفعل هو الذي يراد منه بناء المرة او النوع ، واما الجاربردي فاعتمد على القرائن.

المصادر

القرآن الكريم

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٢. الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، د. علي عبد الله حسين العنبكي، دار الرضوان للنشر، عمان، ط١، ١٤٣٩هـ – ١٤٣٩هـ.

٣. اعلام الفكر اللغوي، كيس فرستيج، تر: د. احمد شاكر الكلالي، الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٤م.

٤. الدلالة الايحائية في الصبغة الافرادية، د. صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، ٢٠٠٣م.

٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الجرجاني الازهري، المعروف بالوقار (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٦. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي أبو البقاء، موقف الدين الاسدي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، تقديم: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٧. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، ت٧٢٠هـ، دراسة وتحقيق حسن احمد العثمان ،ذوى القربى، ط١، ١٤٣٣هـ.

٨. مجموعة شروح الشافية، محمد عبد السلام شاهين، الجاربردي (٧٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٤م.

٩. المدخل إلى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة للطباعة، ط١، ١٩٩٠م.

١٠. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

١١. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٧٥م.

١٢. حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، فهد محمد ديب، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٧م.

١٣. الكافية في شرح الشافية، محمد بن علي الآراني، الساكناني (ت٣٧٤هـ)، تح: عبد الله محمد بن مبارك العتيبي، (أطروحة)، كلية اللغة العربية، المملكة السعودية، ١٤١٧هـ – ١٤١٨م.

١٤. أثر الحركة في توجيه الدلالة، د. سعاد كريدي، (بحث)، مجلة اوروك للأبحاث، العراق، واسط، العدد٢، ١٤٣١هـ.

[1]( ) كتاب سيبويه: ٤٥/٤.

[2]( ) نفسه: ٤٥/٤.

[3]( ) نفسه: ٤٥/٤.

[4]( ) ينظر: شرح الكافية الشافية، (جمال الدين محمد بن مالك): ٤٣٥/٢.

[5]( ) ينظر: البديع في علم العربية، (ابن الاثير): ٤٦٠/٢.

[6]( ) ينظر: تصريف الاسماء: ١٧٨.

[7]( ) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٢.

[8]( ) ينظر: تصريف الاسماء: ١٧٨.

[9]( ) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣٣٤/٢.

[10]( ) ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٨/٣.

[11]( ) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦٩/٤.

[12]( ) ينظر: شرح التصريح على التوضيح الأزهري: ٣٨/٢.

[13]( ) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، (تمام حسان): ٧٢.

[14]( ) اعلام الفكر اللغوي: كيس فرستيج: ٥١/٣.

[15]( ) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦٨/٤-٦٩.

[16]( ) ينظر: أوضح المسالك، (ابن هشام): ٢٠٧/٣-٢٠٨.

[17]( ) شرح الشافية (ابن الحاجب): ٤٧٩/١.

[18]( ) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٧٨/١، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٢٤.

[19]( ) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٢.

[20]( ) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٢٥.

[21]( ) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٢٤/١.

[22]( ) نفسه: ١٢٤/١.

[23]( ) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٢٥/١.

[24]( ) ينظر: نفسه: ١٢٥/١.

[25]( ) نفسه: ١٢٥/١.

[26]( ) ينظر: نفسه: ١٢٥/١.

[27]( ) أثر الحركة في توجيه الدلالة، د. سعاد كريدي، ٢٨. (بحث).

[28]( ) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):٣٠٨/١.

[29] *وقوله المجرد احتراز من المزيد فيه، والذي لا تاء فيه احتراز من طَلِبَةٍ ونِشْدَةٍ، فإنّك تستعملهُ للمرّةِ على حاله فإن أردت النوع كسرت الفاء وقلت: ضَرَبْتُ ضِرْبَة، ينظر: شرح الشافية (ابن الحاجب): ٤٧٩/١.

[30]( ) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٣٠٨/١.

[31]( ) نفسه: ٣٠٩/١.

[32]( ) نفسه: ٣٠٩/١.

[33]( ) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): ٢٨٦/١.

[34]( ) المقتضب (المبرد): ١٢٧/٢، وينظر: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، (علي عبد الله العنبكي):٤٨٧.

[35]( ) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): ٢٨٦/١.

[36]( ) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): ٢٨٧/١: ويبدو أنهً يقصد الزمخشري وابن يعيش، ينظر المفصل: ٢٢٣، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥٧/٦.

[37]( ) المدخل إلى علم الصرف، د. عبد العزيز عتيق: ٨٠.

[38]( ) شرح شافيه ابن الحاجب (الخضر اليزدي): ٢٨٧/١-٢٨٨.

[39]( ) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٢١١/١.

[40]( ) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٢١١/١.

[41]( ) ينظر: نفسه: ٢١١/١.

[42]( ) نفسه: ٢١٢/١.

[43]( ) شرح الشافية ابن الحاجب، (شرح الجاربردي): ٣٠٩/١.

[44]( ) ينظر: نفسه: ٣٠٩/١-٣١٠: وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الانصاري): ٣١٠/١.

[45]( ) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٣٠٩/١.

[46]( ) ينظر: حاشية ابن جماعة في شرح الجاربردي على الشافية: ٤٥٩.

[47]( ) شرح شافية ابن الحاجب (شرح الجاربردي): ٣٠٩/١-٣١٠.

[48]( ) ينظر: نفسه: ٣١٠/١.

[49]* ويقصد بالكمية الصوتية للصائت القصير هي ((المُدّة التي تبقى فيها أعضاء النطق في الموضع اللازم لإنتاج صوت ما))

[50]( ) معجم علم اللغة النظري: محمد علي الخولي: ١٨.

[51]( ) النحو الوافي: (حسن عباس): ٢٢٦، وينظر: الدلالة الايحائية في الصيغة الافرادية: (صفية المطهري): ١٥٩.

[52]( ) الدلالة الايحائية في الصيغة الا فردية: ١٦٠.